النظام السياسي المصري: بين الأخونة والعسكرة

د/ عمراني كربوسة – جامعة بسكرة

مقدمة:

شهدت الأنظمة السياسة العربية زلزالا كبيرا ضرب أركان حكمها وحطم أسطورة الخلود التي تشدقت بها بعض النخب السياسية الحاكمة، عرف "بثورات الربيع العربي"، حيث كانت نهاية سنة 2010 سنة مفصلية وحاسمة في كثير من الدول العربية، كسرت مقولة "الاستثناء العربي" التي روج لها الكثير من الدارسين الغربيين على وجه الخصوص، حينما اعتبروا أن الشعوب العربية مغلوب على أمرها، ولا يمكن لها كسر حاجز الخوف والاستبداد الذي عاشته لعقود من الزمن. وقد سجلت دولة تونس السبق في بداية سقوط أنظمة الحكم الاستبدادية رافعة شعار "الشعب يريد إسقاط النظام"، وفعلا سقط نظام زين العابدين بن علي الذي عمّر قرابة 30 سنة في اعلي هرم السلطة وانتصر الشعب التونسي في ثورة 17 ديسمبر 2010،، تلتها جمهورية مصر العربية؛ حين خرج الشعب المصري عن بكرة أبيه متخذا من ميدان التحرير في قلب العاصمة المصرية القاهرة دلالة رمزية لتحرّر من عبودية آل مبارك وحاشيته التي عاثت في البلاد فسادا، ويعلن عن رفع شعار الحرية في ثورة 25 يناير 2011 ليتم بعدها انتخاب أول رئيس مدني في تاريخ مصر العريق في شخص محمد مرسي المحسوب على جماعة الإخوان المسلمين، هذه الأخيرة التي ناضلت وضحت بالكثير من مناضلها وقياديها مند 1928 من اجل الوصول إلى الحكم؛ لتجد نفسها بعد ثورة يناير في اعلي سدة الحكم، ولكن للأسف لم يعمر بقاء مرسي إلا سنة واحدة، ليتم الانقلاب عليه من طرف الجيش المصري باسم "الشرعية الجماهيرية"، حين خرج الشعب في مظاهرات بتاريخ 30 جوان 2013؛ مطالبا بانتخابات رئاسية مسبقة بعد فشل الإخوان في إدارة شؤون البلاد، وكان وزير الدفاع الفريق عبد الفتاح السيسي هو مهندس الانقلاب على الرئيس المنتخب، معلنا بذلك عن عودة "الطاهرة العسكرتارية" من جديد إلى "مصر الثورية ".

وفي خضم هذا تأتي إشكالية مداخلتنا كالأتي:

إلى أي مدى ساهم صعود جماعة الإخوان المسلمين إلى اعلي هرم السلطة في مصر في انقلاب الجيش عليهم وتقلده زمان إدارة الحكم في البلاد؟

ولمعالجة إشكالية مداخلتنا هذه نتبع المحاور التالية:

1. النظام السياسي المصري: مقاربة تنظيرية.

2. **طبيعة النظام السياسي المصري.**
3. **النظام السياسي في ظل حكم الإخوان: مؤشرات الصعود وعوامل الخسوف**
4. **النظام السياسي المصري وعودة العسكر بعد 30 جوان2013.**
5. **خاتمة: نحو دمقرطة النظام السياسي المصري.**

المحور الأول/النظام السياسي المصري: مقاربة تنظيرية.

تنوعت الدراسات التي حاولت التنظير للنظام السياسي المصري، وعرفت عديد المقاربات منها:

1- مقترب علاقة الدولة بالمجتمع: الذي يبحث عن العلاقة بين مؤسسات الدولة والنظام السياسي من جهة والقوى الاجتماعية المختلفة وتفاعلاتها من جهة ثانية، حسب هذا المقترب فان النظام السياسي يبدو أكثر تعقيدا وتشابكا من مجرد شخص رئيس الدولة ومجموعة المستشارين بل يتسع نطاقه ليشمل عديدا من التنظيمات والمؤسسات والعلاقات الرسمية ومختلف التفاعلات البنائية والمؤسسية، كما يحاول هذا المقترب تفكيك مجموعة من الأسئلة منها؛ كيف يمكن التعبير عن المصالح المختلفة في المجتمع؟ كيف يمكن توصيلها إلى مؤسسات النظام؟ كيف يمكن التعامل معها؟ وما هي ردود أفعال تلك القوى والجماعات تجاه السياسات التي يتبناها النظام بما تتيحه لها من فرص او ما تفرضه عليها من عقود .

وقد تطورت العلاقة بين الدولة والمجتمع حسب كل مرحلة مر أو يمر بها النظام السياسي المصري فمثلا مرحلة 1952 اتسمت العلاقة بينهما باختراق مختلف التنظيمات الاجتماعية والسياسية ومحاولة تكريس نظام سياسي واحد، في حين تميزت مرحلة 1977 بعودة التعددية الحزبية واتساع هامش الأحزاب وجمعيات المجتمع المدني .

وفي حين أن علاقة الدولة بالمجتمع في مرحلة انتخابات أول رئيس مدني في مصر عام 2012، والتي فاز بها الدكتور محمد مرسي رئيس حزب العدالة والحرية التابع لتنظيم الإخوان المسلمين. باتساع هامش الحرية والتعبير خاصة أن هده الفترات شهدت انفتاح غير مسبوق في الحياة السياسية في جميع المجالات حتى وان كانت العهدة الانتخابية لم تعمر أكثر من سنة، وذلك نتيجة الثورة التي قادها الشعب المصري وأدت إلى إسقاط الرئيس حسني مبارك.

أما في عهد الرئيس الحالي الفريق عبد الفتاح السياسي فقد عرفت العلاقة بين الدولة والمجتمع تدبدبا كبيرا في سلم الحريات والحد من نشاطات الجمعيات والتنظيمات الحزبية على غرار حل جماعة

الإخوان وحزبها السياسي واعتبارها جماعة إرهابية والحد نشاط الكثير من التنظيمات الشبانية خاصة المعارضة لانقلاب 30 جوان 2013.

2- مقترب الاقتصاد السياسي: على الرغم من هذا المقترب ليس جديدا في التحليل السياسي والاقتصادي، إلا أن الجديد هو تطوير بعض المفاهيم وربطها بمقولات وأدوات بحثية جديدة، شكلت بنية معرفية لما أصبح يعرف " بالاقتصاد السياسي الجديد" مع توظيفها في فهم وتحليل التحولات والتطورات السياسية في إطار التفاعلات والتأثيرات المتبادلة بين ما هو سياسي وما هو اقتصادي، وبخاصة في ظل ظاهرة التحول الديمقراطي التي يشهدها العالم مند بدايات الربع الأخير من القرن العشرين، والتي وصفها البعض بأنها "موجة ديمقراطية ثالثة" تعبر عن "ثورة ديمقراطية عالمية".

فإذا كان مقترب الاقتصاد السياسي القديم ارتكز على التراث الماركسي فان التطورات الجديدة قلصت هذا الطابع، حيث أصبح يمكن فهم وتحليل محددات وأبعاد تأثير البيئة الاقتصادية في التطور السياسي من زاوية، وفهم وتحليل الآثار والتداعيات الاقتصادية للقرارات والاختيارات السياسية من زاوية ثانية.[1]

كما يؤكد هذا المقترب أن عملية تكوين الدول واستمرارها ليست مسالة اتصال وتحكم فقط كما اقترح كارل دويتش، ولكنها تتضمن أيضا العلاقات والتفاعلات المختلفة بين المصالح والطبقات الاجتماعية من تعاون وصراع وتحول وتفكك.

فمصر شهدت مثلا في عهد مبارك صعودا مدويا لرجال المال والأعمال الذين استفادوا من علاقتهم بالسلطة الحاكمة وصنعوا لأنفسهم ثروة ضخمة، الأمر الذي مكنهم من ممارسة ضغط كبير على السلطة للفوز بالعديد من الصفقات الكبرى والمشاريع الاستثمارية بملايير الدولارات ومنهم احمد عز، وكذا نجيب سوراييس....والهدف الأخير كسب تموقعات سياسية في مختلف هياكل ومؤسسات الدولة المصرية .

3- مقترب العولمة Globalization والنظام العالميGlobal System ، يركز هذا المقترب على دور العوامل الخارجية والدولية في فهم السياسات الداخلية.

أهمية هذا المقترب تكمن في ان دول كثيرا وبالذات العالم ثالثية منها، حيث تكون هدفا سهلا لقوى اقتصادية وسياسية نابعة من خارج حدودها، خصوصا عندما تكون دولة تعتمد على سلعة أو محصول من خارج فتكون عرضة لتقلبات السوق وتحكم القوى الكبرى، ففي حالة مصر تحتل هذه الأخيرة المرتبة الأولى عالميا في استوراد القمح من الخارج خاصة أن

اقتصادها ادمج في السوق العالمية مند منتصف القرن التاسع عشر وذلك بسبب اعتمادها على تصدير القطن، وعليه لا يمكن فهم وتحليل نظامها السياسي دون ربطه بالعنصر الخارجي..
وعليه فالمقترب هذا يركز على مدى تأثير العوامل الخارجية في تحليل النظم السياسية في حين رأينا كيف لمقترب الدولة والمجتمع والاقتصاد السياسي يهتم بتحليل التغيرات الحاصلة على مستوى الداخلي للنظام السياسي، لكن ذلك لا يكون منفصلا أو البحث عن تغليب احدهما على الأخر، وإنما الغاية النهائية هي التأكيد على التفاعل بين كلا العاملين الداخلي والخارجي كمدخلات للنظام السياسي وكيف يمكن أن تسفر عليه مخرجات ذلك التفاعل.

وفي خضم هذه المقاربات والاتجاهات يمكننا القول أن؛ مصر في ظل الحراك العربي، لاحظنا كيف تفاعلت العوامل الداخلية والخارجية في إنجاح ثورة 14 يناير 2011، إذ ساهم تفشي الفساد والتسلط في احتقان الشارع المصري وانتفاضته على نظام مبارك الذي عمر قرابة 3 عقود من الزمن وأدى إلى سقوطه تحت شعار " الشعب يريد إسقاط النظام"، وقد ساهمت العوامل الخارجية في ذلك خاصة تكنولوجيات الاتصال والإعلام الحديثة المتمثلة في الفضائيات العالمية التي كشفت حجم التجاوزات والانتهاكات للنظام السياسي في عهد مبارك ناهيك وسائل العولمة الاتصالية وما وفرته من تطبيقات الفايسبوك وتويتر والامايل .....، فضلا عن ضغوطات الدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية ودعمها لحرية الشعوب في تقرير مصيرها والتخلص من مختلف أشكال الاستبداد والتسلط، طبعا في سياق ما يتماشى والحفاظ على مصالحها في مصر و منطقة الشرق الأوسط بكاملها وخاصة ضمان نظام سياسي مصري يحفظ أمن إسرائيل بالدرجة الأولى ، وهذا ما برهنت عليه سنة بعد تولي مرسي الحكم فقد لا حظنا تململ من إدارة واشنطن تجاه فترة حكمه خاصة حين تم اتهامه بمحاولة "أخونة الدولة المصرية"، الذي كانت نتائجه دعم إدارة اوباما للانقلاب العسكري الذي قاده وزير الدفاع الفريق عبد الفتاح السياسي حجته في ذلك خروج الملايين من الشعب المصري في احتجاجات ضخمة بتاريخ 30 جوان 2013 مطالبة بإنقاذ الدولة من قبضة الإخوان.

كما يمكن رصد مجموعة من الاتجاهات المفسرة للنظام المصري منها:

1. اتجاه ركز على دراسة دور الجيش في الحكم، ومنها كتابات Vatikiotis في كتابه بعنوان " الجيش المصري في السياسة" 1961،حيث حاول الباحث تفكيك العلاقة التي تربط الجيش

المصري بالحكم والتي هي تاريخية وسياسية، على غرار الانتداب البريطاني على مصر كذا بالحروب العربية الإسرائيلية .

2. اتجاه ركز على دور الزعامة الكاريزمية وتأثيرها في استقرار النظام وتحقيق شرعيته، ومنها دراسة Dekmijian 1970 تحت عنوان " مصر في ظل حكم عبد الناصر". الذي اعتبر ان شخصية الرئيس جمال عبد الناصر هي مفتاح السياسة المصرية طبعا وهي نفس التحليل يصدق على الجزائر في عهد بومدين، فشخصية الرئيسين الكاريزمية الملهمة هي الفلك الذي تدور عليها كل السياسات في البلاد، وركز المؤلف على قدرة عبد الناصر على التاثير في مسار الأحداث

3. اتجاه اهتم بدراسة الجانب الرعوي من النظام السياسي وعلى العلاقات الشخصية والزبونية منها كتابات Hanri Moore و Robert Spring borg، حيث اعتبر في دراسته انه من الخطأ دراسة المؤسسات الرسمية في مصر بسبب ضعفها الشديد، ىوان وحدة التحليل الأساسية هي العائلة أو" الشلة" ، فالعلاقات السياسية ترتكز على الولاء والزبونية والعشائرية أكثر من ارتكازها على البرلمان أو الأحزاب والمؤسسات الرسمية للدولة.

في خضم مات تقدم ومن منطلق أدبيات التحول السياسي والانقلابات في الدول النامية، يمكن اعتبار ما حدث بعد عزل الرئيس المنتخب محمد مرسي في 03 جويلية 2013 وذلك بعد المظاهرة الكبرى في 30 جوان 2013 هو انقلابا جماهيريا بحسب نظرية كورنهوزر KORNHAUSER المتعلقة بمجتمع الجماهير MASS SOCIETY ، اذ يقول فيها:" انه في غياب المؤسسات تصبح النخب متاحة للجماهير والجماهير متاحة للجماهير، ويضيف كورنهوزر:".. انه عندما يجري تغيير نظام سياسي مستبد بطريقة سريعة وعنيفة لمصلحة نظام ديمقراطي، يكون هذا الجو مواتيا جدا لبروز حركات جماهيرية متطرفة تحول النظام الديمقراطي الجديد إلى نظام غير ديمقراطي". وهده الحالة من عدم الاستقرار هي السمة المميزة لمجتمع يفتقر إلى مجتمع سياسي تتجاوز المشاركة السياسية الجماهيرية فيها العمل السياسي المؤسس، أي الذي يجرى من خلال المؤسسات. ويعتبر هذا التوصيف الأقرب لما يحدث في مصر، فبعد إسقاط مبارك في ثورة شعبية يناير 2011 وبداية بناء مؤسسات ديمقراطية تجسدت بإجراء أول انتخابات رئاسية نزيهة ، إلا أن اختطاف الشارع المصري قوى غير ديمقراطية في جوان 2013 اختطافا أدى إلى عزل الرئيس مرسي المنتحب ديمقراطيا وعودة الدولة المستبدة، وبداية تراجع مؤشرات المسار الديمقراطي في مصر.[2]

المحور الثاني: طبيعة النظام السيا سي المصري.

يجمع الخبراء والدارسين لصعوبة توصيف النظام السياسي المصري، لاعتبارات عدة منها ما هو تاريخي مرتبط بنشأة الدولة المصرية، ومنها ما هو استعماري يتعلق بالهيمنة التي فرضها القوى الكبرى على الشعب المصري وسلب سلطته السياسية، ومنها ما هو سوسيولوجي تتداخل فيه العوامل الاجتماعية والنفسية في تركيبة الفرد المصري والتي يغلب عليها في الخيال الشعبي اسم" فرعون" وما لي هذه الكلمة من دلالات عديدة عند المجتمع المصري.

إلا أن أستاذ العلوم السياسية الدكتور حسن نافعة حاول أن يقدم توصيفا للنظام السياسي المصري رغم إقراره بمجموعة من الصعوبات، حيث وصفه بأنه نظام شبه شمولي"، "وشبه تسلطي" وغير ديمقراطي في جوهره، على هذا الأساس لا يمكن اعتباره نظاما "شموليا" بالمعنى الأكاديمي للكلمة على الرغم من أنه ينطوي على العديد من سمات الأنظمة الشمولية، أو نظاما تسلطيا أو ديكتاتوريا؛ على الرغم من أنه يحتوي على العديد من سمات الأنظمة التسلطية أو الدكتاتورية, كما لا يمكن اعتباره في الوقت نفسه نظاما ديمقراطيا رئاسيا أو برلمانيا أو مختلطا، بالمعنى الأكاديمي للكلمة على الرغم من أنه يحتوي على بعض سمات التعددية التي تعتبر إحدى ركائز النظم الديمقراطية . أما على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، فلا يعتبر النظام المصري نظاما رأسماليا أو اشتراكيا أو حتى مختلطا, بالمعنى الأكاديمي لهذه المصطلحات، وهذا بالرغم من أنه يحتوي على بعض سماتها وخصائصها.

وفي هذا السياق حاول حسن نافعة تبرير صعوبة توصيف النظام المصري انطلاقا من سببين أساسيين هما:

الأول/ التناقض بين النصوص والممارسات: فالنصوص تقول شيئا بينما الواقع يقول شيئا آخر مختلفا, والدستور يقول شيئا بينما القوانين واللوائح تقول شيئا آخر مختلفا, والخطاب السياسي والأيديولوجي يقول شيئا بينما الأجهزة والمؤسسات تمارس سلوكا آخر مختلفا.

الثاني/ النظام المصري خارج التصنيفات الأكاديمية المتعارف عليها: فيعود إلى عدم تطابق الخصائص الظاهرة أو الباطنية لهذا النظام بالكامل مع أي من التصنيفات الأكاديمية المتعارف عليها. أي لا هو من النظام البرلمان الذي يمثله النموذج البريطاني أو النظام الرئاسي الذي تمارسه الولايات المتحدة الأمريكية ام نظام شبه الرئاسي الذي تطبق فرنسا او نظام الجمعية في سويسرا.

كما أن ما يثير الانتباه في خصائص النظام المصري الحالي والذي أفرزته ثـورة الجـيش عـام 1952 ليحل محل النظام "شبه الليبرالي" أو "شبه الديمقراطي" الذي ولد مع ثورة الشعب فـي 1919؛ أن ركائزه ومقوماته السياسية الأساسية ظلت كما هي دون تغيير, على الرغم من التحولات الهائلة التي طرأت على بنية المجتمع المصري وعلى مجمل السياسات والتوجهات الفكريـة والأيديولوجيـة التـي تبنتها ثورة يوليو/تموز على كافة الأصعدة, الداخلية والخارجية, وفـي جميـع المجـالات، السياسـية والاقتصـادية والاجتماعيـة والثقافيـة ..

الأكيد أننا إذا أردنا أن نعثر على قاسم مشترك يشكل محور التوصيف الدقيق لنظام بقيت مقوماتـه الأساسية كما هي رغم تغير السياسات الوطنية والتحولات العالمية. فلا بـد وأن يـدور هـذا القاسـم المشترك حول سمته أو خاصيته "الشخصية" أو "الفردية" أو الشخصانية. فالنظام كلـه يتمحـور حـول شخص واحد, هو رئيس الجمهورية, يجمع في يده كل الخيـوط ويملـك وحـده جميـع الصـلاحيات والسلطات الاختصاصات الأساسية، وهذا ما يقوم بيه الرئيس المصري الحالي عبد الفتاح السيسي الذي استغل شرعيته الانتخابية كضوء أخر لانتهاك حقوق الإنسان خاصة في المحاكمات غير عادلة في حق معارضيه خاصة من جماعة المسلمين او في مكافحة الإرهاب في صحراء سيناء باعتقال وسـجن كـل من يشتبه في مجرد الشك. وغيرها من التجاوزات الخطيرة التي ارتبطت بشخص الرئيس، طبعا وهـذا ليس بالأمر الغريب مادام الرئيس عسكري بالأساس رغم انه حاول التمدن عبـر انتخابـات رئاسـية مشكوك في نتائجها.

فقد كان بوسع هذا الحاكم الفرد أن يقرر على الدوام متى يشاء وكيفما يشاء وبإرادته المنفردة, كل شئ وأي شئ، بما في ذلك تغيير بنية النظام نفسه. وفيما عدا ذلك اختلفت توجهات النظام وأداؤه وإنجازاته باختلاف شخصية الرؤساء الذين تعاقبوا على حكم مصر منذ ثورة 1952 جمال عبد الناصر وأنور السادات وحسني مبارك، محمد مرسي، عبد الفتاح السيسي، اختلافا جوهريا.

أما الدكتور على الدين هلال فهو الأخر قدما توصيفا للنظام السياسي انطلاقا من المراحل التي مر بها النظام وهي ثلاث أساسية، فضلا عن المرحلة التكوينية التي سبقت الحصول على الاستقلال على الاستقلال، وهي:[3]

1- مرحلة التعددية السياسية الأولى:1952/1923: والتي تميزت بحصول مصر على استقلالها القانوني وانتهت باستيلاء الجيش على السلطة، ناهيك عن تعدد الأحزاب والاقتصاد الحر. لكن رغبة الملك في التدخل في الحكم بطريقة غير دستورية، وكذلك رفض الانجليز لسحب قواتهم من مصر، بالإضافة الى فشل الحكومات المتتالية في تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وتلبية مطالب الشعب المتعددة و إنهاء

الاحتلال...وتداعيات ذلك على وضع البلاد الذي أصبح هشا ومحتقنا وغير مستقرا. ..مما جعل تدخل الجيش أمرا حتميا وإعلانه لثورة 23 يوليو 1952. وبداية لمرحلة ثانية

2- المرحلة الثورية أو مرحلة التنظيم السياسي الواحد: 1976/1952: يطلق عليها كذلك بالرحلة الناصرية نسبة للرئيس جمال عبد الناصر الذي فرض استقرارا على طريته الخاصة بفضل شخصيته الكاريزمية الملهمة، وقد اتسمت هذه المرحلة بجملة من الخصائص منها؛ وجود تنظيم سياسي شرعي ووحيد في البلاد، واخذ هذا التنظيم على التوالي شكل؛ هيئة التحرير 1952-1956 و الاتحاد القومي 1956-1961، وأخيرا الاتحاد الاشتراكي العربي 1962-1976، في البلاد وغياب التعددية السياسية، وهيمنة السلطة التنفيذية على السلطات الأخرى، وغياب المعارضة السياسية بل وقمع بالعنف كل إشكال القوى المعارضة على اختلاف انتماءاتها.

3- مرحلة التعددية السياسية الثانية من عام 1977 إلى 2010: بدأها الرئيس أنور السادات الذي رفع شعار" سيادة القانون ودولة المؤسسات" وقيامه بجملة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية على غرار التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص تحت مسمى الانفتاح الاقتصادي والتحول من الحزب الواحد إلى التعددية السياسية المقيدة، وعلى مستوى السياسة الخارجية التحول من حليف إلى الاتحاد السوفياتي إلى النقيض، وكان التوقيع على معادة كامبد ديفيد عام 1978 أو معاهدة السلام مع إسرائيل إذانا يتحول مصر من الدول الثورية إلى الدول المعتدلة، وتداعياته على مكانة مصر الإقليمية والدولية في منطقة الشرق الأوسط وانتهت فترة السادات باغتياله في حادثة المنصة المشهورة في 06 من أكتوبر 1981.

لتبدأ مرحلة الرئيس الجديد حسني مبارك من 2010/1981، طبعا التي جاءت في اقل من 10 أيام حدث فيها الانتقال الدستوري السلمي للسلطة، وكانت الأطول دامت قرابة 30 سنة، وقد شهد هذه المرحلة مجموعة خصائص منها؛ استمرارها العمل بدستور 1971، الحفاظ على التوجهات السياسية والاقتصادية على مدار فترة حكمه مع بعض التعديلات التدريجية شملت الجوانب السياسية ..ناهيك عن الصلاحيات الواسعة للقطاع الخاص وبروز رجال أعمال يملكون ثروات ضخمة ويجوزن على عضوية الحزب الوطني الديمقراطي الحزب الأول في البلاد يهيمن على اغلب وزارات الدولة رغم الإقرار بالتعددية الحزبية في البلاد.

كما انه يمكننا أن نضيف مرحلتين اثنتين برزا بعد المرحلة المفصلية والقطيعة مع المراحل السابقة الذكر، التي شهدها النظام السياسي المصري بعد موجة الربيع العربي نهاية 2010 التي شهدت ثورات في عديد الدول العربية ومنها مصر هما:

1. **مرحلة الحكم المدني:** أو الشرعية الدستورية: التي بدأت مع تولي الرئيس محمد مرسي مرشح جماعة الإخوان المسلمين سدة الحكم 24 تعتبر اقصر مدة زمنية لأول رئيس منتخب بشفافية 17 يونيو 2012 إلى غاية 29 جوان 2013، وقد فاز مرسي بنسبة 51.85 بالمائة، بعدما الدور الثاني على احمد شفيق احد رجال مبارك السابقين.

وقد تميزت فترة حكمه بعدد الخصائص منها؛ منها محاولة "أخونة "الدولة المصرية من خلال ؛ الإعلان الدستوري الذي اقره الرئيس مرسي في نوفمبر 2011، منح على إثره صلاحيات واسعة له بحجة مواجهة التحديات الكبيرة التي تواجهها مصر خاصة البطالة والفقر. ناهيك عن سنه بعض القوانين التي تمنح الأولوية للمسلمين لتولي مناصب عليا في دولة طبعا وهذا على حساب الأقليات المسيحية. دخول مصر في حرية إعلامية في مختلف الوسائل؛ وصلت حد الفوضى وتغيب فيها ادني شروط الاحترافية والمهنية خاصة بين مؤيدين للإخوان ومعارضة الأمر الذي زاد من حالة الاحتقان السياسي في البلاد، وبروز دعوات لانتخابات مسبقة منها حملات تمرد في شهر أفريل 2013، فضلا عن تصريحات وزير الدفاع والذي عينه مرسي نفسه الفريق عبد الفتاح السيسي يحذر من تحفن الوضع السياسي في البلاد. وقد انتهى هذا التململ لمرحلة حكم مرسي بعزله من قبل وزير دفاعه.

2. **مرحلة الامنوقراطية:** سميت كذلك نظرا لهيمنة الجيش على الحياة السياسية بعد الإطاحة بمرسي، لكن محاولة شرعنة هذا الانقلاب العسكري عبر انتخابات رئاسية انتهت بفوز السيسي بها كما كان متوقعا.

ومنهم من يطلق عليها فترة "الحكم البريتوري للجيش" ويعني في ظل غياب سلطة سياسية مدنية تصبح الحاجة ملحة إلى جهاز قوي يتمثل في الجيش بهدف فرض النظام والاستقرار في البلاد[4]. ترتبط هذه المرحلة بحكم الرئيس عبد الفتاح السيسي الذي تقلد الحكم عقب عزل الرئيس مرسي، بتاريخ 08 جوان 2014 اقسم المشير السيسي أمام المحكمة الدستورية العليا اليمين لتولي رئاسة الجمهورية، علما انه هو من قاد الجيش في 03 من جويلية 2013 للإطاحة بالرئيس مرسي. وهذا رغم أن الجدل مزال قائما عند الكثير حول ما قام بيه وزير الدفاع هو ثورة ثانية ام انقلابا عسكريا ام حراكا شعبيا عبرت عنه مظاهرة 30جوان 2013.

ومن خصائص مرحلة حكم السيسي التي مازلت مستمرة إلى اليوم؛ الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان خاصة مجزرة رابعة العدوية التي تم فيها إبادة جماعية لفيصل من الشعب

المصري في 2013/08/13 ، قدرتها وزارة الصحة المصرية ب 670 قتيلا ونحو 4400 مصابا ؛ ذنبه الوحيد رفضه للانقلاب العسكري ومطالبته بعودة الشرعية الدستورية. وقد اعتبرتها منظمة هيومن رايتس ووتش بأن ما حدث يعتبر جرائم ضد الإنسانية، ناهيك عن حل جماعة الإخوان واعتقال قياديها بما بهم الرئيس مرسي بحجة تهديد امن القومي لمصر... استمرار الاحتجاجات في مختلف محافظات مصر إلى اليوم تنديدا بالانقلاب العسكري، تنامي العمليات الإرهابية في شمال سنا. الأزمة الاقتصادية والاجتماعية؛ فالبطالة في مستوى 13 بالمائة والتضخم في 13.2، وانخفاض النمو بين 02 و 03 بالمائة، ...[5]

المحور الثالث: النظام السياسي في ظل حكم الاخوان :مؤشرات الصعود وعوامل الخسوف.

شكل فوز الإخوان بأول انتخابات رئاسية بعد ثورة 25 يناير 2011 صدمة كبيرة للعلمانيين وفلول نظام مبارك في المجتمع المصري ، وترحيبا كبيرا لحلفاء الإخوان في الداخل والخارج كتركيا وقطر، في مقابل ذلك أعطت مظاهرات 30 من جوان 2013 الضوء الأخضر للجيش للانقلاب على أول رئيس منتخب في تاريخ مصر بعد ثورة 25 يناير2011 بطريقة شرعية، وذلك يوم 03 جويلية 2013 حين أطاح العسكر بالرئيس المصري محمد مرسي بعد عام فقط قضاه في قصر الاتحادية؛ لينتهي به الأمر سجينا تحت حكم العسكر ينتظر قرار الإعدام.

وقبل التطرف إلى مؤشرات الصعود وعوامل الخسوف، حري بنا الإشارة إلى لمحة مختصرة عن نشأة تنظيم الإخوان في مصر.

أولا/ لمحة عن نشأة تنظيم الاخوان: لا يمكن التطرق لكل مسار الإخوان الطويل والعريض والحافل بالأحداث والتجاذبات والصراعات مع السلطة منذ 1928، إلا أننا سنحاول الوقوف على أهم المحطات خاصة الجانب السياسي منه أكثر منه الدعوي؛ حيث نشأت هذه الجماعة بمدينة الإسكندرية عام 1928 بزعامة حسن البنا، كجمعية دينية تحث على(الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) وبدأت نشاطها بالوعظ الديني والدعوة إلى إقامة المساجد وبناء المدارس لمحاربة مظاهر الانحلال الخلقي[6]. وبعد انتقال مقرها إلى القاهرة عام 1932 اتسع نشاطها وبدأت تكشف عن اهتماماتها السياسية، فكتب البنا موضحا هوية الجماعة بأنها :" ...فكرة جامعة تضم كل المعاني الإصلاحية، فهي دعوة سلفية وحقيقة صوفية وهيئة سياسية وجماعة رياضية ورابطة عالمية وثقافية ، وشركة اقتصادية ..."[7] . وقد تعزز الجانب السياسي للجماعة بعد مضي 10 سنوات على إنشائها عندما قررت الدخول إلى المعترك السياسي بشكل صريح، إذ أعلنت الجماعة في مؤتمرها العام الخامس 1938 نزولها إلى الميدان السياسي . وقد بدأت جماعة الإخوان المسلمين تكسب شعبية في الساحة السياسية من خلال صراعها

مع الحزب الواحد (الحزب الذي كان مسيطرا على الساحة السياسية وقت قيام الإخوان) في أواخر الثلاثينيات وطوال الأربعينيات انطلاقا من :

1- توقيع حزب الوفد معاهدة مع الاحتلال البريطاني .

2- موقف حزب الوفد السلبي من ثورة فلسطين

أما فيما يخص الهدف من إنشاء جماعة الإخوان المسلمين يرى الخبير طارق البشري :"أن الفكرة الأساسية لدى الشيخ البنا لم تكن قاصرة على إنشاء جماعة خيرية أو جماعة تقوم بالخدمات الاجتماعية ، وإنما كانت فكرة أبعد وأشمل تتصل بالمجتمع ككل.....، وقد لعبت شخصية البنا دورا محوريا في توجيه مسار الجماعة وتحديد توجهاتها الإيديولوجية والسياسية" . وقد تغلغل التنظيم الاخواني في المجتمع المصري منذ بداياته الأولى، حين وجهت جزءا كبيرا من نشاطها إلى المجال الاجتماعي التربوي والخدمي بحيث أصبح لها وجود تنظيمي على عدة مستويات من ذلك المساجد الأهلية التي أقامتها، والمؤسسات التعليمية الصغيرة لتعليم الدين ومحو الأمية ، فضلا عن المستشفيات وبعض المشاريع الصناعية والتجارية ، وبعد الحرب العالمية الثانية اتسع دور الجماعة في النشر وطباعة الكتب وإصدار المجلات . وبذلك استطاعت الجماعة أن تجذب قطاعا واسعا من الطبقة الوسطى المتعلمة التي وجدت فيها أفكار الإخوان في تلك الفترة ما يتفق مع طموحها السياسي والاجتماعي.

وقد شهد النصف الثاني من الأربعينيات حركية مكثفة للتنظيم الاخواني إلى حد كبير حيث ارتفع عدد أعضائه إلى حد القول أنه كان يستطيع التحدث باسم مليون من المصريين، كما ازداد نشاط الجهاز الخاص التابع للجماعة الذي قام بإعمال عنف عديدة ، كان على أثرها أن اصدر محمود فهمي النقراشي رئيس الوزراء قرارا بحل الجماعة ومصادرة أموالها وممتلكاتها واعتقال البنا ذلك في 1948/12/08، وكان رد الجماعة هو اغتيال رئيس الوزراء في 1948/12/28 ، وقد ردّت الحكومة باغتيال حسن البنا في 1949/02/12 .[8]

بقيام ثورة يونيو عام 1952 كان الإخوان قد استردوا قوتهم بعد المحنة الأولى التي ترتبت على قرار حل الجماعة ، (ألغت حكومة حزب الوفد قرار الحل عام 51) سارع الإخوان لتأييد الثورة التي أعلنت عداءها للأحزاب القديمة وحملتها جانبا من المسؤولية من الفساد السياسي في البلاد، ومن ثم التقت مع الإخوان في العداء الحزبي. وفي إطار لم الشمل الوطني بدأت الثورة في تقديم إغراءات

متعددة تمثلت في استثناء الجماعة من قرار حل الأحزاب الصادر برقم 179 لعام 1952 وأفرجت عن كافة المعتقلين وقدمت خصومهم إلى المحاكمة بتهم التعذيب والقتل المتعمد، لتصل الإغراءات لذروتها بعرض دخول عناصر اخوانية ضمن أول تشكيل وزاري بعد الثورة[9].

لكن هذه الإغراءات لم تنل رضا الإخوان فهدفهم هو الوصول إلى الحكم وليس الحقائب الوزارية، فكان طلبهم الأول أن تراجع لجنة اخوانية كافة القوانين التي تصدرها الثورة ، وهو ما اعتبرته الثورة مغالاة في الطلبات ورفضه الرئيس عبد الناصر، واعتبر رفض الثورة بداية صراع طويل مع الإخوان اتهمت الحكومة المصرية أثره الإخوان بمحاولة اغتيال عبد الناصر عام 1954 وعلى أساس هذه التهمة قامت الحكومة بحل جماعة الإخوان · وقد شهد 1965 موجة أخرى من القمع ضد الإخوان بلغ ذروته بإعدام سيد قطب أحد أكبر مفكري الجماعة، وانتشر القمع ضدها بإشكال مختلفة حتى وفاة عبد الناصر عام 1970 . وبوفاة هذا الأخير وتولي الرئيس السادات الحكم، بدأت مرحلة جديدة في التعامل مع جماعة الإخوان، ، بالإفراج عن معتقليها و سمح لها بدخول الميادين العامة بما فيها القدرة على تأسيس جمعيات إسلامية وحق خوض انتخابات برلمانية، فبدأت تتضح في الأفق بوادر تحالف جديد بين الإخوان المسلمين والسلطة السياسية مثل التحالفات بينهم وبين السلطة في بداية العهد الناصري . وفي السياق ذاته كانت الجماعات المتشددة (جماعة الجهاد_ الجماعة الإسلامية...) قد أعلنت تمردها على المنهج التقليدي الذي تتعامل به الجماعة مع السلطة، واعتبرت أن الدخول في مواجهات مسلحة مع النظام هو الكفيل بقلب الحكم وإعلان الخلافة الإسلامية. وقد استمر هذا الوضع حتى 1976 حينما بدأت بعض الخلافات تظهر على السطح بسبب الضغوط التي مارسها الإخوان لعودة الشرعية للجماعة، ومعارضتهم لبعض سياسات النظام خاصة بعد توقيع توسيع اتفاقيات كامب ديفيد 1978. [10]

بوصول الرئيس حسني مبارك للسلطة عام1981 ؛ سمح للقوى الإسلامية التي تستخدم الوسائل السلمية وتنبذ العنف بالتعبير عن نفسها بشكل حر دون إعطاء الشرعية القانونية لجماعة الإخوان، لكن رغم ذلك رحبت الجماعة بهذه السياسة، وانطلقوا للتعبير من أنفسهم في النقابات المهنية والبرلمانات بل واخترقوا بعض الأحزاب السياسية القائمة (تحالفات مع حزب الوفد والأحرار) ، وساهموا في محاولة حصار الحركات العنيفة، بيدا أن إستراتيجية الدولة تحولت لتأخذ مسارا جديدا ضد الإخوان بعد الفوز الكاسح للجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر في مطلع التسعينيات، وبدأت

عمليات التطويق والحصار على جماعة الإخوان ووصفها بأنها جماعة غير مشروعة قانونا. إلى أن جاءت ثورة 25 يناير اسقط الرئيس مبارك ومكنت الإخوان بالفوز بالرئاسيات في أول انتخاب بعد الثورة ممثلة في الرئيس محمد مرسي كأول رئيس مدني يحكم مصر لكن السؤال الذي يطرح نفسه **لماذا فازت الإخوان بالرئاسة رغم تاريخها المعارض الطويل؟**

ثانيا/ الصعود الاخواني الى أعلى هرم السلطة منذ 1928: أسفرت ثورة 25 يناير 2011 على عديد المستجدات في الساحة المصرية ومن أبرز المستجدات هو الفوز التاريخي لجماعة الإخوان أو الإسلام السياسي بشكل عام برئاسة مصر لأول مرة في التاريخ ، ولأول مرة يصل رئيس مدني وعبر انتخابات اقر الجميع بنزاهتها وشفافيتها، في هذا السياق نتساءل عن الأسباب والعوامل التي ساعدت الإسلام السياسي للوصول إلى سدة الحكم منذ 1928 وهو في المعارضة السياسية وحتى المعارضة العنيفة في أوقات معينة.، يمكننا رصدها في النقاط التالية:

- **الأسباب المباشرة:** ونقصد بها المحركات أو الفواعل الأساسية التي أدت إلى فوز الإسلام السياسي في مصر ممثلا في رئيس حزب العدالة محمد مرسي وتتمثل أبرزها في :

1. اندلاع ثورة 25 يناير 2011؛ التي كانت تاريخا مفصليا في النظام السياسي المصري بين عقود من الزمن تحت الحكم شبه شمولي واو شبه ديمقراطي كما تم توصيفه من طرف الدكتور حسن نافعة وبين عهد جديد رسمت معالمه ثورة شبانية تطمح للحرية وبناء دولة مصرية عصرية وديمقراطية، حيث بسببها تم سقوط نظام حسني مبارك الذي عمّر قرابة 30 سنة عندما تنحى تاركا السلطة شاغرة بتاريخ 11 فيفري 2011. وبسببها استطاعت جماعة الإخوان المسلمين الفوز بالحكم في جوان 2012 ، بعد انتخابات رئاسية اجمع الخبراء في الداخل وفي الخارج على احترامها لمبدأ الشفافية والنزاهة في سير العملية الانتخابية.

وقد مهد لهذا الفوز هو حصولهم على اكبر عدد من المقاعد في الانتخابات البرلمانية التي أجريت في أكتوبر ونوفمبر 2011 بأكثر من 213 مقعدا من أصل 508، ناهيك عن فوز أحزاب محسوبة على الإسلام السياسي ب 120 مقعدا وهما حزبي النور والبناء والتنمية والأصالة السلفية، الأمر الذي جعل مجلس الشعب يحتوى على أغلبية للتيارات الإسلامية. إذ أن الجماعة استفادت من شرعيتها الاجتماعية لملء الفراغ الذي صنعه سقوط النظام، وهذا من منطلق أنها التنظيم السياسي والاجتماعي الأكثر تنظيما مقارنة بالأحزاب والتنظيمات السياسية

الأخرى التي تنشط في الساحة خاصة منافسيهم العلمانيين الذين يعانون التشتت والنقص في القدرات التنظيمية..

2. تبني "سياسة التمترس" بالمجتمع : فمشاركة الإخوان بشكل منظم في معظم مظاهرات التي سبقت سقوط نظام مبارك، وانضمام بعض إطاراتها البارزين إلى الاحتجاجات في وقت مبكر بل وأدوا أدورا بارزة في إدارة وتنظيم مختلف المظاهرات نظرا لخبرة التنظيم المحكم التي يمتلكونها، استطاع الإخوان السلمون حشد أعدادا كبيرة من أتباعهم ومن غير أتباعهم، وكان لهم دورا فعالا في مواجهة وحشية قوات الأمن والبلطجية التي ترعاها الدولة. [11]

وقد اعتمد الإخوان طوال مسار الثورة موقفا عمليا تصالحيا مع باقي الأطراف وتتآلف مع المعارضة، كما وافقوا على عدم رفع أي من شعاراتهم الدينية. فضلا عن تقديمهم لضمانات بعدم التقدم بمرشح للرئاسيات أو بتمثيل نفسهم بأكثر من 35 بالمائة من المقاعد في البرلمان بعد إطاحة الرئيس حسني مبارك. فسياسة التمرس بالمجتمع التي اعتمدها الإخوان على سياسة" التمترس بالمجتمع" والاحتماء به وليس التفرد أو تزعم حراك ساهمت في تجنب أي نتائج وخيمة على الحركة والثورة معا، وهذا الذي جعل الجماعة تتماهى من دون أن تقود أو تتصدر حركات الاحتجاج الشعبية.[12]

- **الأسباب غير المباشرة**: كثيرة ومتعددة لأنها ليس لاحظيه أو آنية وإنما تراكمية تشكلت وتبلورت مع الزمن وهي تتقاطع مع أسباب اندلاع ثورة يناير 2011 ، ويمكن الوقوف على أهمها:

1. الاستبداد والتسلط الذي جثم على الشعب المصري لعقود من الزمن، اذ ان غالبية مراحل تطور المجتمع المصري ارتفع فيها منسوب التسلط في المقابل انخفض فيها هامش الحرية في شتى المجالات ومن مؤشرات ذلك:

- قانون حالة الطوارئ المعمول به مند 1981.
- التعديلات الدستورية المتتالية التي أدت إلى خنق الحياة السياسية. ورغبه مبارك في توريث الحكم لأبه جمال، وتحويل جمهورية مصر إلى مملكة أل مبارك.

- الشبكة الأمنية المكونة من أكثر من مليون ونصف من العاملين فيها لمراقبة القوات المسلحة والقضاء على بدور التمرد والمساءلة والمحاسبة.
- بروز اقتصاد ريعي يرتكز على عائدات قناة السويس والنفظ والغاز وعلى المساعدات الخارجية، وعلى النشاطات الاحتكارية الريعية الناتجة من الخصخصة لأرباب النظام وطبقة رجال المال والأعمال الذين يقومون بمهمة السمسرة والمتاجرة بأرزاق الناس أكثر منه إنتاج فعلي.
- مأسسة الفساد، نتيجة تفشي الفساد في كافة مرافق الدولة وتحالفاته العنكبوتية، حيث أصبح كآلية لتوزيع المنافع ولشراء الو لاءات وللقضاء على المحاسبة والمساءلة، مما أدي إلى ترهل الخدمات العامة والبنى التحتية في كل أنحاء البلاد.
- تزايد الفجوات الاجتماعية بسبب تزايد الفقر والجهل الممنهج، إذ أن أكثر من 50 بالمائة من المصريين يعيشون تحت أو على خط الفقر، أي على الأقل دولارين في اليوم، كما أن النظام التربوي يساهم في نشر ثقافة الخنوع وفقدان الهوية واعتناق ثقافة الاستهلاك. إما انحدار المستوى التربوي التعليمي، فهو مقصود لإنتاج أمة جاهلة لا تستطيع مقاومة الذل والاستعلاء.[13]

2. التحول التحديثي الذي حصل عند الإخوان المسلمين الناجم عن عدة عوامل منها:

- عودة الصحوة الإسلامية التي عرفها المجتمع المصري خاصة بعد الحروب الأمريكية المتواصلة ضد العالم الإسلامي والعربي كالعراق أفغانستان، فلسطين... في مقابل تكلس الأنظمة العلمانية الموسومة تبعيتها للغرب، فضلا عن أن الشعب المصري تجاوزت اسطوانة "الفزاعة الإسلامية "التي استخدمها النظام السياسي المصري على مدى عقود للتخويف من جماعة الإخوان المسلمين.
- بروز جيل من الإصلاحيين داخل جماعة الإخوان المسلمين الذين تقترب أعمارهم من الأربعينيات والذين تحملوا اضطهاد الأعوام بين 1995 و 2000، وهم على استعداد للقبول بقواعد اللعبة الديمقراطية، وهذا ما برز في انتخابات 2005 حين هيمن التيار الإصلاحي فيها والذي تحكمه خلفيات أكثر منها برغماتية، هذا في ظل تراجع هذا الأخير عن مقولات" الدولة الإسلامية " "والخلافة الراشدة" ، والتزموا بطرح برنامج لا يبتعد كثيرا عن برنامج الأحزاب الوطنية الاخرى، وبل والليبرالية منها على وجه التحديد.[14]

ثالثا/ الإخوان في غياهب السجون: وهذا دلالة عن سقوط الإخوان أو الخسوف الإسلام السياسي كما أشار الى ذلك الكثير المتتبعين بعد ثورة 25 يناير 2011، بداية من عزل الرئيس مرسي واعتقال وسجن اغلب القيادات الاخوانية في السجون بحجة> فقدانهم الشرعية وتهديدهم لأمن واستقرار النظام السياسي المصري وغيرها من الأسباب.... طبعا حري بنا عن البحث عن الأسباب الحقيقية التي أدت إلى هذا السقوط؟ ويمكن تقسيمها إلى عامة وخاصة.

- **الأسباب العامة:** ونقصد بها الأسباب التي تربط جماعة الإخوان بالدولة او النظام السياسي طبعا في سياق مقاربة علاقة الدولة بالمجتمع وتفاعلاته السالفة الذكر، وأهمها:

1. التعفن الاقتصادي: حيث ورث مرسي وضعا اقتصاديا متدهورا، لكن هذا لا يعفيه من مسؤولية استمرار زيادة البطالة والتضخم وغلاء الأسعار وغلاء المعيشة وتدني الأجور وأطفال الشوارع حوالي 6 ملايين ....، وتعويله على الاقتراض من صندوق النقد الدولي{ أكثر من 4 مليارات دولار}، الأمر الذي سيرهق حكومته بمزيد من الديون؛ حيث بلغ دين مصر الخارجي عام 2011 نحو 35 مليار دولار، والمحلي نحو 962.3 مليار جنيه ومن المقدر أن تصل في عام 2013 إلى 103.5 مليار جنيه، وبلغت مدفوعات هذا الدين الخارجي والمحلي نحو 210.9 مليار جنيه، 110.8 مليار منها فوائد ونحو 100.1 مليار جنيه سداد لأصل الدين، وقد اقترض الرئيس مرسي في أول 6 أشهر من حكمه نحو 112 مليار جنيه، وهذا ما جعل احد المحللين الاقتصاديين يتوقع بأنه لو استمر مرسي يقترض بهده الوتيرة السريعة نفسها في الفترة القادة، فانه سقترض في مدة قصيرة ما اقترضه نظام مبارك في 30 سنة.[15]
2. أخونة الدولة: وهو الاتهام الذي رفعته المعارضة بالدرجة الأولى ضد الرئيس مرسي مستدلة بالتعيينات "الاخوانية" التي باشرها الرئيس مند توليه الحكم حيث عين 8 وزراء و5 محافظين و7 في مؤسسة الرئاسة إضافة إلى تعيين 5 نواب محافظين، 12 رئيس حي ومركز و 13 مستشارا للمحافظين، وهذا يدل على الرئيس مرسي ولاءه للجماعة أكثر من ولاءه للدولة، وقد أكد هذا الطرح تصريحات بعض القياديين الاخوانيين على غرار تصريح القيادي رفيق حبيب:" لن يستطيع مرسي أن ينفك عن الإخوان لأنهم هم الدين اختاروه واتوا به إلى السلطة، فهو يشعر أنه مدين لهم"، ونفس الطرح ذهب إليه نائب حزب الحرية والعدالة عصام

العريان:" سيخطئ مرسي لو اعتقد بأنه نجح بمجهوده الشخصي، لأنه يدرك تماما انه لــو لا الإخوان لما وصل إلى الرئاسة".[16]

كما تشير المعارضة إلى وجود مؤشرات على توجهات لأسلمة وأخونة التعليم من خلال التخطيط لتغيرات جوهرية في المناهج، وصل الأمر في بعض المــدارس الإســلامية { غيــر الحكومية} لدرجة استبدال أناشيد إسلامية بالنشيد الوطني، كما بدأ حزب الحرية والعدالة بشكل علني مرحلة" أخونة القضاء" من خلال مطالبة الراغبين في التظلم بالتوجه إلى مقرات الحزب عوض الهيئات القضائية، ناهيك عن تعديل سن التقاعد بخفضه إلى 65 عامــا. فضــلا عــن خطط الاخوان "لاخونة الداخلية"، وتجسد ذلك بالإعلان عن إنشاء لجان شعبية إسلامية لحفــظ الأمن بدلا من الشرطة المضربة ولقطع الطريق على فكرة نــزول الجــيش التــي يرفضــها الإسلاميون.[17]

3. **الإعلان الدستوري المشــؤوم:** حيث سنّه الرئيس مرسي في نوفمبر 2012 يمنع من خلالــه المحاكم من تحدي قراراته، لكن نتائجه كانت وخيمة على مرسي ونظامــه والإخــوان، وقــد اعتبره المتتبعين من أكبر الأخطاء السياسية التي ارتكبها مرسي وعجلت بعزله، حيــث كــان فرصة لاندلاع تظاهرات عارمة وواسعة النطاق شملت اغلب محافظات الــبلاد، ناهيــك عــن الحرب الإعلامية ضد نظام حكم مرسي في وقت رفضت الشرطة والجيش الدفاع حتــى عــن القصر ضد التظاهرات العنيفة التي هددت باقتحامه، وتحول القضاء إلى القوة المعادية الأولــى تقريبا لحكمه.

وهكذا عاد الإخوان الذين انتقلوا فجأة من المنــافي والملاجــئ الــى الســلطة، خــائفين ومعزولين والى حيث كانوا قبل سقوط حكم الرئيس مبارك، ودليل هذه العزلة ؛ هو اســتمرار مرسي لأشهر أخرى في قصر الاتحادية إلا انه كان من دون سلطة حقيقة؛ إذ غذت آلة الدولــة برمتها ضده او خارج سيطرته{ الجيش، الشرطة، الاستخبارات، الإعلام، القضــاء، الهيئــات الدبلوماسية، الإدارة والإعلام الرسمي، بدا الرئيس مرسي وكأنه يقيم في القصــر الرئاســي، ليس كرئيس لدولة بل لواحدة من الهيئات غير الحكومية{NGO}، وتفاقم الوضع وازداد تعقيــدا بعجز مرسي عن فهم حقيقة الوضع القائم في البلاد.[18]

- **الأسباب الخاصة** : ونعني بها الأسباب أو الخصائص التي تتعلق بالجماعة في حد ذاتها أي مرتبطة بالتنظيم في حد ذاته فلسفته الأيديولوجية وبنائه الفكري الذي تميز به طوال نضاله الدعوي والسياسي مند نشأته عام 1928، ويمكن الإشارة إلى أهم العناصر كالتالي:

1. حرص الجماعة على التمسك بخطاب العموميات الذي من الصعب القول أنه يحدد برنامجا واضحا للعمل السياسي، نتيجة لترددها في حسم مسألة الهوية السياسية* هذا من ناحية ولغموضها الفكري من ناحية أخرى، لذلك يعتقد النظام أن الجماعة لم تقدم مشروعا سياسيا متكاملا للإصلاح والتغيير، وحتى بالنسبة لمشروع الإصلاح السياسي للإخوان عام **2005** ، لم يحدد بلغة واضحة وصالحة للاستجابة للتحديات التي تعيشها في الوقت الراهن[19].
2. الخلط بين العمل السياسي والنهج الدعوي، وما يطلق عليه بالتداخل بين السياسي والديني لدى الإخوان المسلمين، ساهم في بقاء الإخوان خارج معاملة الدمج الكامل في العملية السياسية، فهذه الحالة المتداخلة بين السياسي والدعوي ظلت لصيقة بهم منذ نشأتها حتى الآن وهذا لسيطرة الثقافة الدعوية والمتمثلة في تيار عريض داخل الجماعة(الجيل الأول) وهو تيار لا يملك في الغالب رؤية أو مهارة سياسية كبيرة يعمل على إقصائها قدر الإمكان. ولعل ما يميز هذا التدخل بين السياسي والديني أن عملية التصويت لدى الإخوان المسلمين لا يكون من أجل اختيار المرشح الأفضل وإنما من أجل الحصول على ثواب من عند الله كما أن التربية العقائدية لعضو الإخوان كانت في الجانب الأكبر تربية دينية فقهية، تهيئة أن يكون واعظا دينيا ونموذجا تربويا أكثر منه سياسيا.
3. عدم الحسم الكامل في بعض القضايا الجوهرية كنتيجة للغموض الفكري الذي تتميز به جماعة الإخوان المسلمين، خاصة فيما يتعلق بالتعددية السياسية، فبالنسبة للتعددية السياسية، فبعد رفضهم للحزبية أعلن الإخوان المسلمين رغبتهم الملحة في إنشاء حزب سياسي لهم خاصة مع الإعلان بالأخذ بالتعددية الحزبية عام 1976[20]، لتستمر هذه الرغبة خلال أوائل الثمانينات بعد التجربتين البرلمانيتين لعامي1984–1987 وكذا خلال فترة التسعينيات. لكن مع ذلك يعتبر النظام السياسي المصري أن هذه الرغبة في إعلان الحزب السياسي ، تدخل في إطار المناورات السياسية للإخوان من منطلق تكتيكي نفعي لا إيمانا منها بالعملية الديمقراطية، وخاصة أنهم يتمسكون بهذه الأخيرة أكثر في فترة الأزمات، كما هو حاصل في سنوات التسعينيات، كما أن موقفهم تجاه الحزبية مشروط ببقائهم كجمعية دينية ناهيك عن التحفظات

عن الديمقراطية نفسها ، وهي كلها عوامل لا تعمل في صالح مناداتهم بتشكيل حزب سياسي. كما يعتبر النظام السياسي أن موقف الإخوان تجاه الأقباط كان مبرمجا لتحقيق أهدافها ولكسب أصوات المسيحيين ولضمان وجود عناصر مسيحية في قائمة تحالفهم مع حزب العمل.[21] أما فيما يتعلق بموقفهم تجاه المرأة ولا سيما الحقوق المدنية والسياسية للمرأة، فهي الأخرى عرفت تباين في الآراء بشأنها، من الرفض المطلق لانخراط المرأة في الحياة العامة إلى موقف معتدل ومتقدم تجاهها، وهو ما أعلنه الإخوان في الكتيب الصادر في 1994 الخاص بحق المرأة في اندماجها في الحياة السياسية ضمن التوجه الديمقراطي، وهو دليل آخر على براغماتية الإخوان لكسب مواقف الناخبين قبل الانتخابات البرلمانية لعام 1995

4. المبالغة في المناداة بتطبيق الشريعة الإسلامية، وتوظيف الدين الإسلامي لصالحها بطرحها للشعارات التعبوية " كالإسلام هو الحل " وقد مثل هذا المطلب تهديدا للنظام، وخاصة استخدام الإخوان للأداة التشريعية لممارسة الضغوط عليه من أجل تغيير القوانين القائمة وإحلالها تدريجيا بأحكام الشريعة الإسلامية لأسلمه المجتمع تحقيقا للهدف السياسي البعيد وهو " إقامة الدولة الإسلامية "، وهو ما اعتبره النظام السياسي تهديدا حقيقيا بإقامة بديل له.[22] هذا على الرغم من لجوئه إلى استخدام الرموز الدينية في الخطابات السياسية خاصة في عهد السادات والإقدام على تضمين دستور 1971 في مادته الثانية على" أن الإسلام دين الدولة ومبادئ الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع" ، إلا أن الإخوان يعتبر ذلك من سياسات النظام لجعل الدين الإسلامي مصدرا من مصادر شرعيته ولا تعني بالضرورة توجيها نحو بناء الدولة الإسلامية كما يراها الإخوان المسلمون . لذلك تعتبر الشريعة الإسلامية أحد المجالات العامة التي شهدت صراعا بين الإخوان ومؤيديهم من التيار الإسلامي من ناحية ومن النظام السياسي من ناحية أخرى .

في خضم ما تم نقاشه؛ يلخص لنا الخبير في الحركات الإسلامية خليل العناني ثلاثة أسباب وراء سقوط جماعة الإخوان المسلمين:

أولها/ فشل الجماعة في التعاطي مع مسالة السلطة والحكم بنحو فعال.

ثانيها/ المشاكل التنظيمية التي ساهمت في إرباك حسابات الجماعة وكشفت ضعف وقصر رؤيتها السياسية.

ثالثها/تكالب الدولة العميقة ونجاحها في استدراج الإخوان إلى معارك جانبية جرى فيها استنزاف الجماعة وإفشالها من خلال حملات تحريضية وتشويهية مستعرة ساهمت كثيرا في شحن الرأي العام ضد الجماعة؛ مما أدى إلى خروج الكثيرين في تظاهرات 30 جوان 2013 للمطالبة بإنهاء حكم مرسي. [23]

في نفس السياق؛ يرى الخبير في الإسلام السياسي الدكتور عبد الغنى عماد، إلى أن وصول الإخوان إلى السلطة من دون تملكهم العدة النظرية اللازمة في مسألة الدولة، وتمركز خطابهم التركيبي بين محوري الدعوة والدولة، قد أرسى نوعا من الالتباس بين دولتهم" الإسلامية" المنشودة والدولة الديمقراطية، وهذا على الرغم من الجهود المبذولة المهمة المبذولة لسد الفجوات من قبل حركات الإسلام السياسي ومفكريها هذا من ناحية، من ناحية أخرى يؤكد عماد على أن الإنصاف يقتضي القول أن طبيعة الأنظمة التسلطية العربية لم تتح للإسلاميين مجالا واسعا لاختبار فرضية الدمج والاعتدال مقابل الإقصاء والتشدد، فالحركات الإسلامية كغيرها من التيارات السياسية المحافظة والمؤدلجة، يمكن إخراجها من سياقها الإيديولوجي المغلق، وترشيد سلوكها السياسي في ظل أنظمة ديمقراطية تقبل بادماج المعارضة في صميم بنيتها، وهو أمر كان مستحيلا في ظل النظام العربي الرسمي، إلا انه صار ممكنا بعد ثورات الربيع العربي.

المحور الرابع: النظام السياسي المصري بعد 30 جوان2013: وعودة العسكر

يعالج هذا المحور عودة المؤسسة العسكرية الى تصدر المشهد السياسي في مصر بعدما كان يبدو انه في الخطوط الخلفية في فترة حكم الرئيس مرسي القصيرة جدا، طبع هذا ما يؤكد الاتجاه القائل بدور الجيش في الحياة المصرية منها دراسة Vatikiotis حول " الجيش المصري في السياسة"، عندما حاول الباحث تفكيك العلاقة التي تربط الجيش المصري بالسياسة والحكم ، والتي هي تاريخية وسياسية، وهذا ما أكده انقلاب 03 جويلية 2013 الذي قادته المؤسسة العسكرية عندما أطاحت برئيس انتخبه الشعب المصري بعد ثورة 250 يناير بكل شفافية وديمقراطية، وذلك تحت حجة "شرعية الشارع" الشرعية التي طالبت بضرورة رحيل مرسي من الحكم بعد فشله في إدارة شؤون الدولة وحلحلة مختلف الأزمات والمشاكل التي يتخبط فيها الشعب المصري لقرابة عام من الزمن.

وفي هذا السياق يمكننا التساؤل عن أهم **العوامل التي جعلت من الجيش يتصدر المشهد السياسي المصري من جديد بل ويصبح على رأس الحكم في البلاد؟ وما هي أبرز انجازاته "العسكرية" ؟**

1. **الشرعية التاريخية للمؤسسة العسكرية وصلابتها في مقابل ضعف الأحزاب السياسية غير الإسلامية** : هذه الأخيرة التي رسمت مكانتها في مصر خاصة مند ثورة الضباط الأحرار في 1952 حين عزز الجيش دوره كأقوى مؤسسة تحكم البلاد، يستند هذا الشعور بالملكية على ارث شرعية ثورية ورأي الشعب المصري في أن الجيش هو مؤسسة وطنية، ودليل ذلك أنه على مدار 60 سنة الماضية جاء جميع رؤساء مصر من داخل المؤسسة العسكرية، لذلك جاءت مسألة توريث مبارك الحكم لابنه جمال "الشخص المدني" محل شك من طرف الجيش، رغم كل الدعم الذي وفره مبارك لابنه. حتى إن وصول مرسي كأول رئيس مدني في البلاد لسدة الحكم عبر انتخابات نزيهة كان محل شك مند البداية، وهذا ما يفسر السرعة في عزله. ناهيك عن صلابة هذا المؤسسة في مقابل هشاشة الحياة السياسية؛ التي تشهد انقساما كبيرا بين التشكيلات الحزبية، حيث إذا استثنينا جماعة الإخوان التي تملك تمتلك تنظيما محكما، طبعا والتي فشلت في إدارة الحكم بعد الثورة ، فان الأحزاب السياسية غير الإسلامية التي بلغت ما يزيد عن 50 حزبًا سياسيًّا يمثلون أيديولوجيات متنوعة؛ تشمل الأحزاب الاشتراكية والليبرالية والقومية[24] ؛ تعانى من عيوب خطيرة تتعلق بالقيادة والتنظيم وتطوير المنصة الدعائية والتمويل، رغم أنها اتحدت مع الجيش للإطاحة بالرئيس محمد مرسي، إلا أن "تحالف المصلحة" لم يثمر عن مكاسب ملموسة للأحزاب غير الإسلامية. وهذا ما يفسر الالتفاف الشعبي حول الجيش بعد سقوط الإخوان عوض أحزاب سياسية غير إسلامية تجسد في انتخاب الفريق "السيسي العسكري" رئيسا جديدا لمصر.
2. **رابعة العدوية طريق الجيش إلى السلطة:** نقصد بها مظاهرة رابعة العدوية التي اعتصم فيها أنصار الإخوان من مختلف محافظات مصر، والتي اتخذت من ميدان رابعة العدوية في قلب مصر مركزا لها وقدر عدد المعتصمين بحوالي 20 ألف، وكان الهدف منها هو التأكيد على شرعية محمد مرسي كرئيس منتخب لجمهورية مصر العربية، وتحدي قرار المجلس العسكري الأعلى بتنحيته من السلطة، وعدم الاعتراف بالحشود الذي خرجت في 30جويلية المطالبة بانتخابات رئاسية مسبقة. وقد اعتبر الإخوان وحلفائهم أنها حملة تمرد ومؤامرة لسلبهم حقهم الشرعي في الحكم. وفي ظل هذه التجادبات بين مؤيد ومعارض لحكم الإخوان، طالب الجيش ممثلا في شخص وزير الدفاع الفريق عبد الفتاح السيسي من الشعب مباشرة منحه التفويض

لمحاربة الإرهاب بالخروج في تظاهرات حاشدة يوم 30 جوان 2013، وفعلا استجاب الشعب في ونظم أكبر تظاهرة في تاريخ مصر قدرة بحوالي 30مليون، الشيء الذي زاد من حدة الاستقطاب بين قوى الإسلام السياسي وبقية الشعب المصري أدى إلى وقوع عدة مواجهات عنيفة، وقد اعتبر الجيش الأمر تهديدا لأمن واستقرار البلاد ويندر بحرب أهلية، مما جعله مبررا شرعيا لعزل الرئيس مرسي وإصدار المدعي العام أوامر لاعتقال قيادات الإخوان بحجة تهددها لأمن البلاد.[25]

3. **الشخصية الكاريزمية للفريق عبد الفتاح السيسي:** حيث لعبة شخصية هذا الأخير دورا بارزا في تصدر المؤسسة العسكرية المشهد في البلاد، رغم ان ثورة 25 يناير جاءت انتفاضة ضد حكم مبارك العسكري الذي عمر قرابة 30 سنة من القبضة الأمنية على الشعب وتقييد حريته، ولعل شخصية السيسي لا تخرج عن الشخصيات الملهمة في تاريخ مصر كجمال عبد الناصر الذي كان من اكثر رؤساء مصر كاريزمية وهذا ما يؤكد صحة الاتجاه الذي أكد عليه الباحث Dekmijian، ودور الزعامة الكاريزمية وتأثيرها في استقرار النظام السياسي، خاصة عندما عين نفسه بصفته وزير الدفاع منقذا لمصر من أتون حرب أهلية حين وصلت درجة الاستقطاب بين معارضي الإخوان ومعارضيهم إلى ذروتها. وما يثبت صحة ذلك ترشحه للرئاسيات في 27/26 ماي 2014، وقبلها كان قد استقالة من منصبه كوزير للدفاع ليمهد الطريق لنفسه لترشح للرئاسيات. و قد فاز بها دون أي منافسة تذكر رغم منافسة المرشح حمدين صبحي، وهذا ما أثبته النتائج النهائية، بنسبة 96.9 بالمائة بحوالي 23.780.104 صوت، وحمدي صباحي بنسبة مجهرية لا تتعدى 3.1 بالمائة بحوالي 757.511 صوت. وهذا ما يؤكد أن الانتخابات جاءت مخاطة على مقاس السيسي.

عندما تسلم السيسي "العسكري" منصب رئيس الجمهورية رسميا، بدأت معالم الهيمنة والقبضة الحديدية والعسكرتارية تبرز في نواياه وممارساته المختلفة، ويمكن رصد أهمها:

- التراجع عن عديد المكتسبات الديمقراطية التي حققتها ثورة يناير 2013، خاصة هامش الحرية والحق في المعارضة السياسية، من خلال حملات الاعتقالات التي طالت المعارضين للانقلاب مباشرة بعد بعد عزل مرسي وقمع المتظاهرين أدي إلى سقوط عدد كبير من

الضحايا المدنيين. فضلا عن الإعلان عن مشروع رصد المخاطر الأمنية لشبكات التواصل الاجتماعي التي كانت سببا رئيسيا في إسقاط مبارك.

- عودة المنظومة الأمنية ورموزها مثل جهاز أمن الدولة ، الذي جرى حله بعد ثورة يناير نظرا لدوره في مراقبة والتجسس بالأحرى على المجتمع المصري وقمعه.وهو ما جسدته حملة الاعتقالات والمتابعات القضائية خاصة تجاه جماعة الإخوان المسلمين وقيادتها السياسية، حيث تم إصدار العشرات من أحكام الإعدام ضدهم بما فيهم الرئيس مرسي .
- إصدار قانون ينظم المؤسسة العسكرية ودور الجيش في إحلال الأمن في البلاد بتاريخ 27 مارس 2014، ومنح المحاكم العسكرية صلاحيات واسعة، على غرار مساعدة الجيش للشرطة في حماية المنشآت العامة، ناهيك عن منح الضوء الأخضر للمحاكم العسكرية بمحاكمة المدنيين الدين ثبت اعتدائهم على ممتلكات الدولة او مشاركتهم في احتجاجات ضد النظام القائم، وما مجزرة رابعة العدوية التي راح ضحيتها أكثر من 670 قتيلا ونحو 4400 مصابا إلا دليل على ذلك القبضة الحديدية للجيش.
- مساهمته في نشر الكراهية والانقسام داخل المجتمع المصري: فمند طلب الجنرال السيسي تفويضاً شعبياً لمواجهة "الإرهاب المحتمل"، من انقلاب 03 جويلية 2013، انطلقت حملة موازية تقوم على الإرهاب السياسي والإعلامي للمصريين، مفادها "**من ليس معنا فهو ضدنا** ."

ومنذئذ، انقسمت مصر إلى فريقين، وشعبين، ومجتمعين، وعالمين مختلفين تماماً، وانطلقت حملات الكراهية والتقسيم والتصنيف والتوتير من جميع الأطراف، وكل من يحاول التصدي لها، أو وقفها، تجري مهاجمته وتخوينه. لم تترك هذه الحملة "الفاشية" أحداً معارضاَ للسيسي، ولو على استحياء، إلا وشوهته، واغتالته سياسياً ومعنوياً. ولا تتوقف، بعد كل حادث إرهابي، عن ضخ مزيد من حملات الكراهية والتحريض، مثلما حدث فيعهد حكمه. يفعلون ذلك من دون حسيب أو رقيب، بل تجري مكافأة بعضهم وتقريبهم من السلطة، وترقيتهم في وظائفه، وذهب الباحث خليل العناني إلى ابعد من ذلك حين اعتبر :"أن استمرار السيسي في السلطة يعني انتظار ما هو أسوأ، ليس فقط بسبب ضعفه وعجزه عن مواجهة حالة الاحتراب والتوتر الراهنة، وفشله في وقف حملات التحريض والكراهية البغيضة، وإنما بالأساس كونه السبب الرئيسي للأزمة السياسية التي تمر بها مصر منذ وقوع الانقلاب" .[26]

- الإعلان الصريح عن تعديل دستور 2014، عندما صرح السيسي:"... بأن الدستور كتب بنوايا حسنة وأن الدول لا تبنى بالنوايا الحسنة.." في إشارة إلى أنه لديه بعض الملاحظات عليه، مشيراً إلى أنه لابد من تعديل بعض مواد الدستور ومنها إلغاء الكوطة وأن تأتي تلك الفئات المهمشة من الممارسة المجتمعية، وأيضاً تقليص صلاحيات البرلمان. [27]مما يعني عودة النظام الرئاسي أو "الرئاسوي" تحث قبضة الفريق عبد الفتاح السيسي وسعيه الدائم لتدعيم صلاحياته وبسط يده على جميع السلطات الأخرى التنفيذية، التشريعية، القضائية... كما أكد الدكتور أيمن نور زعيم حزب غد الثورة، إن هناك غرفة معدة منذ 4 أشهر يتم العمل فيها على تغيير نصوص بعينها فى الدستور لصالح الرئيس، أهمها زيادة صلاحيات الرئيس وطريقة اختيار وزير الدفاع المصري[28]. وهذا ما جعل وزير العدل السابق يستنكر أحمد سليمان "سعي السيسي لتوسيع صلاحياته وجعلها مطلقة." ويؤكد بان :" بان النظام لا يعترف بدستور، ولا قانون، ولا انتخابات، ولا حرية، وكل شيء تحول إلى التعيين بناء على ما يجيء في التقارير الأمنية[29]."

الخاتمة: نحو دمقرطة النظام السياسي المصري

يقف النظام السياسي المصري اليوم في مفترق الطرق قبل أي وقت مضى، من منطلق التحديات الجمة التي تواجهه على المستوى الداخلي وكيف يمكن للنخب الحاكمة تفكيك الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي يتخبط فيها الشعب المصري ، ناهيك عن التحديات على المستوى الخارجي خاصة إعادة مكانة مصر الإقليمية في ظل التحولات الكبيرة والتهديدات اللامتناهية التي يشهدها العالم في شتى المجالات. وتتأسس تحديات النظام السياسي المصري على خيارين لا ثالث لهما وهما:

1. إما إعادة تكييف نفسه وفق للشرعية الدستورية القائمة على وجود مؤسسات قوية ومتينة منتخبة تضمن المشاركة الدورية والمستمرة، بكل شفافية ونزاهة، تكون قابلة للمساءلة والمحاسبة، لا تتأثر بتدخلات الجيش أو بتعبئة قوى سياسية دينية كانت أو علمانية او بضغوطات الشارع أو الجماهير، من اجل تحقيق رشادة سياسية وضمان جودة النظام السياسي المصري باستثمار كل الطاقات البشرية والطبيعة من اجل تحقيق إقلاع اقتصادي وتنموي تعيد لمصر دورها الريادي والإقليمي في منطقة الشرق الأوسط.

2. وإما تكريس الظاهرة العسكرتارية وتفويت الفرص على الشعب المصري في إحداث القطيعة مع الاستبداد والتسلط، الذي جتم على ظهر الشعب لعقود من الزمن و تسبب في إهدار الإمكانات البشرية والطبيعية للبلاد، وفرمل كل الجهود الشبانية، مما يهدد بقاء واستمرار الدولة المصرية خاصة في ظل تزايد الانسدادات السياسية والاستقطابات الاجتماعية والطائفية والأزمات الاقتصادي .

الإحـــالات

---

[1]– حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص ص 203–204

[2]– زهير حمادي، انقلاب مصر : مقارنات تاريخية بتجارب أخرى، مجلة سياسات عربية، العدد 04، الصادر في سبتمبر 2013، ص 67.

[3]– على الدين هلال، النظام السياسي المصري: بين ارث الماضي وآفاق المستقبل 1981–2010، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2010، ص ص 21–25

[4]– محمد مسعد العربي، ما بعد مرسي: أبعاد التغيرات السياسية في مصر بعد 30 يونيو، السياسة الدولية، العدد 201، 2015، على الرابط :

http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/3169.aspx

[5]– عماد الدين شاهين، عهدا السيسي : تحديات والتوقعات، على الرابط :

http://studies.aljazeera.net/reports/2014/06/201462492413205174.htm

[6]– – هالة مصطفى ، الإسلام السياسي في مصر: من حركة الإصلاح الى جماعة العنف ، مصر: مركز المحروسة للبحث والنشر ، ط2 ، 1999 ،ص 109.

[7]– عبد العاطي معطي، الحركات الإسلامية في مصر وقضايا التحول الديمقراطي ، مصر: مركز الأهرام للترجمة والنشر ، 1995 ، ص 84.

[8]– المرجع نفسه ، ص 89

[9]– حمادة إمام ، الإخوان والسلطة (صراعات دامية وتحالفات سرية)، القاهرة: مركز الحضارة العربية ا، 2005 ، ص65

[10]– المرجع نفسه ، ص 67.

[11]– أحمد خميس كامل وآخرون، الديمقراطية المتعثرة: مسار التحركات العربية الراهنة من اجل الديمقراطية ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014، ص 128

[12]– عبد الحي علي قاسم وآخرون ، التغيير في الوطن العربي أي حصيلة؟ بيروت : بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص150.

[13]– جميل مطر وآخرون، رياح التغيير في الوطن العربي: حلقات نقاشية عن مصر – المغرب– سورية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص ص 19– 20.

[14]– توفيق المدني وآخرون، الربيع العربي... إلى أين ؟ افق جديد للتغيير الديمقراطي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة 03 ، 2012.

[15]– المرجع نفسه، ص ص 157–158 .

[16]– المرجع نفسه، ص 158.

[17]– أ ماندا كادليك، وآخرون، الربيع العربي: ثورات الخلاص من الاستبداد، دراسة حالات، بيروت: دار شروق الكتاب للنشر ، 2013
، ص ص 100–101

[18]– توفيق السيف وآخرون، مستقبل الإسلام السياسي في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014، ص 33

[19]–– إبراهيم النجار(وآخرون)، دليل الحركات الإسلامية في العالم ، العدد الأول القاهرة: مركز الدراسات الإستراتيجية ، ط03 ، 2006، ص 33.

[20]– أعلن الإخوان عن تأسيس حزب سياسي خاصة مع إعلان قيام الأحزاب السياسية نهاية 1976 ، حيث كان لمكتب الإرشاد تصورا للحزب المزمع قيامه من حيث البرنامج وأسلوب العمل ،واختار له اسما وهو (حزب النهضة) ، لكن لم تكشف عنه الجماعة بسبب الحظر المفروض عليها.

[21]– قضية الأقليات الدينية والمرأة وغيرها .... سماها الباحث ناثان براون "بالمناطق الرمادية" وقد عرفت هذه القضايا تضاربا في المواقف وتغييرا واضحا في الآراء داخل الجماعة.

[22]– هالة مصطفى ، مرجع سابق، ص 206.

[23]– خليل العناني، جماعة الإخوان المسلمين في مرحلة ما بعد مرسي، مجلة سياسات عربية، العدد 04، الصادر في سبتمبر 2013، ص 18.

[24]– ومن أشهر تلك الأحزاب غير الإسلامية "المصريين الأحرار، والوفد، والمصرى الديمقراطى الاجتماعي، والدستور"، وغيرها من التيارات اليسارية مثل "التيار الشعبي"، فضلاً عن الأحزاب التى تعتز بميولها لعصر مبارك مثل "المؤتمر، ومصر بلدي

[25]– توفيق السيف واخرون، مرجع سابق، ص ص 176– 177.

[26]– خليل العناني، عن الافلاس السياسي للسيسي، على الرابط : http://www.alaraby.co.uk/opinion/2015/2/3/%D8%B9%D9%86–

[28]– جدل حول نية السيسي تغير دستور مصر على الرابط:
http://mubasher.aljazeera.net/news/arabic-and-international/2015/09/201591520412333653.htm

[29]– محمد سندباد، السيسي وتعديل الدستور: نحو رئاسة فاعلة أم ديكتاتورية؟ على الرابط:
http://arabi21.com/story/859252/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%B3%D9%8A-